قرن جديد وسعودية غير

زيد الفضيل
(باحث في التاريخ)

@zash113

لا يختلف اثنان في أن جميع الفعاليات الدولية المقامة حاليا في المملكة العربية السعودية ستصب في تغيير الصورة النمطية عن وطننا، وهو أمر حرص عليه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان -يحفظه الله- منذ توليه زمام الأمر برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان -حفظه الله-، إذ لم نعهد نحن أولا، والعالم من بعدنا، ظهور مسؤول رفيع المستوى دون «مشلحه» الرسمي حال ممارسته لمهامه الوظيفية، بل لم نشهد من قبل رؤيته حاسر الرأس وهو على مكتبه وحال لقاءاته المتلفزة وبالوزراء المعنيين. والأمر يتعدى الظهور في المناسبات الوطنية التي صار عديد من المسؤولين متخففي القيود فيها، وحاضرين بزيهم الوطني البسيط، أسوة بسمو ولي العهد، الذي يؤكد ذلك بسلوكه ومظهره دائما؛ ومن يشاهده مؤخرا وهو يفتتح سباق الفورميلا العالمي سيدرك معنى ما أقوله ودلالته، فكان حاضرا دون حاشية كبيرة تحيط به من مختلف جوانبه، يمشي بهدوء بين أهله وإخوانه، يسلم على هذا، ويبتسم لذاك، ويلوح لآخر، ويلتفت لمن ناداه بابتسامته العريضة، وتماهى مع كل من حوله، فصاحوا باسمه بحب من كل مكان، ووجدوا منه تحية امتنان وشكر، وحبا بحب.

هذه الصورة لم يعهدها جيلي من قبل، على أننا أيضا كنا محبين بصدق لمن سبق، لكن سمت حياتنا كان مختلفا عن واقع العصر الذي نعيشه، فالشباب اليوم هم الكثرة الكاثرة، وروح القرن الجديد باتت مؤثرة بسمتها المتسارع، وصورتها التي أصبحت قريبة من كل أحد عبر وسائط التواصل المجتمعي، وهو ما يدركه الأمير الشاب، ووجد نفسه منتميا إليه ظاهرا وباطنا، مما يجعلنا نقبل بسرور كجيل متقدم قليلا بما نعيشه من وقع جديد علينا.

في الحدثين العالميين القائمين حاليا بمدينة جدة وهما سباق الفورميلا العالمي ومهرجان البحر الأحمر السينمائي الدولي، يمكن القول بأننا قد نجحنا فعلا في تأكيد تغيير الصورة النمطية عنا كشعب ودولة، فسلوك ولي العهد البسيط قد أبان عن وجه جديد لسمت المسؤول، وسلوك الناس شبابا وشابات، أفرادا وجماعات، ممن تحرروا من كل القيود التي كانت مفروضة عليهم بوصاية ثقيلة ودون وجه حق، قد عكسوا وجه السعودية الجديد في القرن21م، وأؤمن بأن الحدثين العالميين قد اختزلا كثيرا من الوقت لتغيير الصورة النمطية عن وطننا في ذهن الشارع الكوني.

على أني وكفرد من هذا المجتمع التنويري كنت أطمح لبلوغ ذلك منذ فترة طويلة، ورجعت بذاكرتي إلى بداية الألفية الجديدة وتحديدا في عام 2001م حين كتبت مقالا في الزميلة جريدة «المدينة» أطالب فيه المتشددين في مجتمعنا بالتخفيف من تشددهم في عدد من المسائل المختلف حولها، وكنت أتحدث في حينه عن جواز لبس عباية الكتف في مقابل فرضهم للبس عباية الرأس التي تمثل الزي الديني للمرأة من وجهة نظرهم، ومن تتجاوز ذلك تكن قد دخلت في جوقة الفاسقات، ويكون زوجها أو أبوها ديوثا وما شابه ذلك من ألفاظ كبيرة كانت تُلقى دون تردد للأسف، في حينه أبديت رأيي بأن عباية الكتف شرعية من حيث طبيعة أدائها، ودللت على ذلك من فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء من بعد تعرضي لهجمة شرسة في وقته من أولئك المتشددين، وانتهى الأمر بعدم قبولهم للرأي العلمي الذي استندت إليه، فالأمر بالنسبة لهم كان وفق مدلول المثل الشهير «عنزة ولو طارت».

وواقع الحال فلم يكن الأمر محصورا على ذلك وحسب، بل كان متعديا لكثير من سمات المجتمع المتغيرة التي ربطها أولئك برأيهم الديني الضيق كقيادة المرأة للسيارة مثلا، التي رفضوها رفضا باتا، وعبثا حاولت وغيري مناقشة الأمر معهم، ثم لما جاء القرار السياسي التنويري الحاسم، وتحدث الأمير الشاب بحسم ورؤية معاصرة، تم الأمر، ورجع الناس إلى حياتهم الطبيعية التي افتقدوها من قبل أربعين سنة كما قال الأمير محمد بن سلمان -يحفظه الله-.

على أن أربعين سنة من عمرنا قد ذهبت هدرا، وعكست صورة قاتمة لسنا عليها واقعا، وكنا نحتاج إلى سنين طويلة لتغيير الصورة النمطية التي ارتسمت لنا، لكن يظهر أن الأمير الشاب قد اختزل الوقت بشكل ماهر، وتم تغيير الصورة النمطية في فترة وجيزة، وحتما فذلك بجهود وزارة الثقافة والهيئة العامة للترفيه اللتين استفرغتا الوسع في إقامة أنشطة وفعاليات عالمية متميزة، استثارت بصمت شكوى عديد من أولئك المتشددين، وليتهم يستمتعون معنا بالرحلة، فالحياة جميلة، وباتت متاحة للجميع، وأقول لهم ما قاله إيليا أبوماضي في قصيدته المتفردة:

أيها الشاكي وما بك داء
كن جميلا ترى الوجود جميلا
والذي نفسه بغير جمال
لا يرى في الوجود شيئا جميلا.

المدينة العادلة!

وليد الزامل

@waleed_zm

على مدار العقود الماضية طُرحت العديد من الاتجاهات في التخطيط العمراني التي تسعى في مجملها إلى تطوير البنية العمرانية للارتقاء بنوعية الحياة وتحسين سبل عيش سكان المدن. ناقشت هذه الاتجاهات العلاقة بين البعد البيئي والاقتصادي دون التطرق كثيرا إلى البعد الاجتماعي والذي يمثل الإنسان وتفاعلاته ضمن محيطه العمراني. ظلت قضايا العدالة والإدماج الاجتماعي والعرق والمشاركة والوصول المتكافئ إلى الموارد بدون حلول ناجعة في العديد من المجتمعات حول العالم. وعلى الرغم من توفر العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت تحليل العلاقات المكانية وأثرها في خلق بيئة عادلة تشجع على التماسك الاجتماعي؛ إلا أنها جاءت في سياق معالجة البناء المادي المحض وافتراض أثره على المجتمع.

لقد واجه المخططون قضايا المساواة بين الفئات الاجتماعية في أوجها بداية من الثورة الصناعية وحتى اليوم، حيث الفقراء غير قادرين على الاندماج مع فئات اجتماعية أخرى. هؤلاء الفقراء يعيشون في منازل متهدمة، وبنية تحتية متهالكة، وطرق ضيقة ضمن أحياء سكنية لا تحتوي على مرافق وخدمات كافية. وفي المقابل، يعيش الأثرياء غالبا في مساكن فسيحة وضواحي تحتوي جميع الخدمات والمرافق أو في أحياء سكنية راقية وبعيدة عن الضوضاء.

وتأتي قضية العدالة ليس من منطلق التباين المكاني وعدم تكافؤ الخدمات والمرافق فحسب؛ بل أيضا في تحمل المخاطر البيئية، حيث يعيش الفقراء غالبا بالقرب من الأنشطة الصناعية ويستنشقون يوميا الأدخنة والملوثات ويلعب أطفالهم في البرك والمستنقعات الملوثة بمياه المجاري، وهم مهددون أكثر من غيرهم بالأمراض؛ في حين يتمتع الأثرياء باستنشاق الهواء العليل ويمارسون رياضة الجولف على مساحات كبيرة من العشب الأخضر تتخللها تلال وقنوات مائية تسر الناظرين.

تُعرف العدالة الاجتماعية بتحقيق الفرص المتكافئة التي تضمن قيام الأفراد بأدوارهم دون تحيز أو محاباة والحصول على ما يستحقونه من المجتمع. ويتماشى ذلك مع مفهوم «المدينة العادلة» الذي أشارت له Susan Fainstein والذي يؤكد على تشجيع المخططين على تبني سياسة المساواة بين أفراد المجتمع في التخطيط لتعزيز مفهوم العدالة في التنمية وتحسين نوعية الحياة الحضرية في سياق الاقتصاد العالمي.

إن العدالة في التخطيط ليست فقط في تبني التوزيع العادل للموارد الاقتصادية على جميع أفراد المجتمع، ولكن أيضا تقتضي تطوير السياسات العمرانية التي تسهم في منح حق السكن والعيش والتمتع بالخدمات والمرافق، وتمنع إقامة المشاريع التي تدمر البنية التحتية المادية وتولد إيرادات تخدم الأثرياء لكي يزدادوا ثراء على حساب الأغلبية. وفي هذا السياق أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2001 على الالتزام لضمان أن «الجميع يحصل على مأوى ملائم يكون صحيا وآمنا وميسرا وبأسعار معقولة، وهذا يشمل الخدمات الأساسية والمرافق ووسائل الراحة، بلا تمييز مع ضمان الحق القانوني للحيازة».

على المستوى المحلي ولتحقيق مبدأ «المدينة العادلة» يستلزم تنفيذ جملة من المبادئ الاستراتيجية الهامة وهي: أولا تطوير خطط عمرانية للمدن تتماشى مع مستهدفات الرؤية الوطنية 2030 وتكون ذات بعد شامل وليس ماديا لضمان تنمية المجتمع والبيئة والاقتصاد في إطار المدينة. ثانيا العمل على تحفيز ثقافة مشاركة المجتمع في صنع القرار كجزء من عملية التخطيط، والتأكد من إدراج كافة الفئات الاجتماعية بما فيها الفئات المحرومة وبشكل يعزز الوصول المتكافئ إلى الموارد. يجب أن تؤدي المشاركة العامة في صنع السياسات إلى توليد الشراكة والتعاون. وأخيرا تطوير تشريعات عمرانية تراعي التباين المكاني بين المدن وخصائصها الجغرافية وبشكل يحقق التوزيع العادل للمرافق والخدمات ويمنع أي مخاطر بيئية تؤثر على صحة الإنسان.

السياسة الأمريكية بين التنظير والواقع

عبدالله العولقي

@albakry1814

تأثرت السياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بآراء المفكرين ورجال الرأي، ويظهر ذلك بجلاء في عهد الرئيس نيكسون الذي تأثر بآراء هنري كيسنجر صاحب نظرية القوة التي أصبحت مادة أساسية في مناهج العلوم السياسية كما يقول الأستاذ يوسف مكي، ومن خلال تلك الرؤية شرعت القوة الأمريكية تسيطر على أهم الجغرافيا الجيوسياسية في العالم وبنمطية التلويح المستمر باستخدام القوة الضاربة.

وفي بدايات القرن الحالي، تأثر الرئيس جورج بوش الابن ومعه صقور الجمهوريين بأفكار ريتشارد بيرل وآرائه التي أذرعت للمحافظين الجدد دخول الحرب في أفغانستان والعراق، وإسقاط نظامي طالبان وصدام، وذلك ضمن منهجية تم وسمها بالفاشلة نتيجة التريليونات التي تلاشت دون تحقيق الأهداف المرجوة من تلك الحرب.

المحافظون الجدد تأثروا أيضا بأفكار فرانسيس فوكوياما ونظريته نهاية التاريخ، وقد اعتقدوا من خلالها أن باستطاعتهم صناعة نظم ليبرالية ديمقراطية ستكون قدوة لنشر القيم الغربية في منطقة الشرق الأوسط برمتها، فمن وجهة نظر فوكوياما أن العالم مقبل على النظم الغربية لا محالة، فقد بالغ أنصاره في تمجيد الاستثنائية الأمريكية وقدراتها العسكرية، ومما زاد الطين بلة، اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام 2008م، والتي وقفت أمامها الرأسمالية الغربية عاجزة تماما عن إيجاد حلول ناجعة للخروج منها، وبالتالي نستطيع القول إن مثالية فوكوياما ونهاية التاريخ قد انتهت هنا.

هنا تظهر مقارنة بسيطة لا بد من الحديث عنها، فالتريليونات الدولارية التي صرفتها الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب منذ عام 2003م، يقابلها آلاف المصانع التي أنشأتها الصين في نفس الفترة، وجنت من خلالها تريليونات من الدولارات، فضلا عن تزايد قوتها العسكرية، ولهذا يبدو أن الأمريكان قد أحسوا بخطأ أفكار ريتشارد بيرل وفرانسيس فوكوياما، وأن من الحكمة إنهاء الحروب الخارجية ومغادرة أفغانستان وساحات الصراع الملتهبة، كما أن فكرة القوة التي طرحها كيسنجر لم تعد مجدية هي الأخرى، لا سيما في عالم جديد يتشكل وبصورة متسارعة تجاه التعددية القطبية، ويتسع لدول بدأت تتهيأ لهذه المرحلة القادمة، كالصين وروسيا وأوروبا.

مؤخرا صدر كتاب لإلبردج كولبي بعنوان: استراتيجية الإنكار، وتدور الفكرة الرئيسة في تنظير المؤلف حول ضرورة شن واشنطن الحرب العسكرية على بكين لمنعها من الهيمنة على العالم، بمعنى أن على واشنطن أن تستبق الحرب، فهذه الطريقة الوحيدة أمام واشنطن لهزيمة الصين، ولا شك أن هذه الرؤية الضيقة قد تغير خارطة العالم وتكلف الولايات المتحدة مستقبلها وصدارتها، فهل ستذعن الرئاسة الأمريكية لتنظيرات كولبي؟ لا سيما أن نظرة بسيطة إلى الواقع تخبرنا أن الصراع مع بكين حرب اقتصادية فحسب، وعلى واشنطن مجاراتها ضمن الإطار الاقتصادي فقط؟!.

أمريكا ليست نموذجا علمانيا

فيصل الشمري
مختص بالشأن الأمريكي

@mr_alshammeri

مع انتشار مساحات تويتر شد اهتمامي جدا بعض الحوارات الفكرية الدائرة في ذلك الفضاء بخصوص العلمانية والاستشهاد برؤية التيارات التقدمية ذات العقيدة الفكرية اليسارية دائما بالولايات المتحدة الأمريكية نموذج للعلمانية. يقصد العديد منهم العلمانية هي فصل الدين عن الدولة بما أن الدستور الأمريكي ينص على ذلك فلا مكان للدين في السياسية ولا مكان له في كيفية الحكم. الدين مسألة خاصة وبالتالي يجب إبعادها عن السياسة أو صنع السياسة العامة. ذلك الادعاء من التقدميين غير صحيح.

ما ينص عليه الدستور الأمريكي واضح: المادة السادسة أولا على أنه ليس من الوارد إجراء اختبار ديني لأي شخصية ترغب في شغل أي وظيفة حكومية. كما نص أول تعديل أدخل عليه ينص على أن الكونجرس لن يقوم بأي حال من الأحوال بتشريع قانون قائم على أساس ديني.- تلك هي كلمات التعديل الأول.

علينا الأخذ في الاعتبار عند قراءة المادة السادسة من الدستور والتعديل الأول عليها فهم الواقع الزماني والاجتماعي الذي كتبت المادة السادسة من أجله والتعديل الأول عليها. المعنى الواضح لها هو أن الكونجرس ممنوع من إنشاء كنيسة وطنية (على غرار كنيسة إنجلترا)، والتعديل كان بسبب محاولة منع الكنائس القائمة التي كانت موجودة من التدخل فيها بالذات في بعض الولايات التي كان التمازج بين الكنيسة والسلطات في تلك الولايات يزداد في حالات معينة.

سوف يسأل البعض أليس الدستور الأمريكي ينص على الفصل بين الكنيسة والدولة ذلك غير صحيح بتاتا لا يوجد نص صريح. إذا بحثت في الوثيقة الدستورية لن تجد ذلك النص «فصل الكنيسة عن الدولة» لكن العبارة أخذت من رسالة كتبها أحد المؤسسين توماس جيفرسون الذي لم يكن حاضرا المؤتمر الدستوري الأول بعد سنوات موجهة للكنيسة التي يتبعها. كان جيفرسون بطريقته البليغة المميزة يحاول ببساطة التقاط روح التعديل الأول الذي يحظر إنشاء دين وطني. كان مؤلف إعلان الاستقلال ملتزما بأمريكا، حيث يتمتع الناس بحرية ممارسة أي دين أو عدم ممارسة أي دين. لم يكن أي من المؤسسين لأمريكا، بمن فيهم جيفرسون الذي كان من بين أقلهم تدينا، قد فكر في فكرة فصل الدين عن الحياة العامة أو السياسة.

إن الادعاء العلماني بأن الدستور يحدد الدين على الحياة الخاصة للأفراد يتناقض مع أقوال وأفعال أعظم الشخصيات في التاريخ الأمريكي، من جورج واشنطن، الذي دعا إلى أيام الصلاة الوطنية، ولنكولن الذي أعلن يوما وطنيا للصلاة والصوم؛ للقس الدكتور مارتن لوثر كينغ وهو رجل دين حارب الفصل العنصري والتمييز مستخدما المصطلحات والتعابير الدينية من الإنجيل. إذا كنت تعتقد بالفهم العلماني للفصل بين الكنيسة والدولة؛ فإن مارتن لوثر كينج قد انتهك هذه العقيدة في كل ما فعله تقريبا، وكذلك فعل كل رئيس في التاريخ الأمريكي عندما دعوا الرب لحماية أمريكا في خطبهم الافتتاحية. ليس مارتن لوثر كينج شاذا عن القاعدة بل هو القاعدة العامة لأهمية الدين في المعترك السياسي والحراك المجتمعي الأمريكي، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الأمريكيين الآخرين، لم يكن الظلم العنصري انتهاكا للإنسانية فحسب، بل كان أولا وقبل كل شيء انتهاكا لتعاليم الكتاب المقدس كما قال أبراهام لنكولن في حربه لإنهاء العبودية التي أدت إلى الحرب الأهلية مرارا و تكرارا في خطبه إن كل إنسان مصنوع على صورة الرب فالجميع سواسية.

هناك أنظمة علمانية خالصة في العالم مثل فرنسا، بنظامها العلماني -يجب أن يمارس الدين فقط في المجال الخاص وليس العام- وأيضا الأنظمة الشيوعية مثل الصين وكوبا وكوريا الشمالية. في مثل هذه الأنظمة، العلمانية هي الفلسفة الرسمية للدولة، والدين بها يقتصر على المجال الخاص فقط. هذا ليس وصفا دقيقا ولا ينطبق على الولايات المتحدة على الإطلاق. وكيف يمكن أن يكون؟ على الرغم من الفصل بين المؤسسات الدينية عن تلك الحكومية، إلا أن أمريكا منذ نشأتها لليوم لا تفعل ذلك لجعل الدين تابعا للدولة، بل لحمايته من الدولة. الولايات المتحدة الأمريكية في وثيقتها التأسيسية تقر بالخالق كمصدر للعدالة لجميع البشر.

«ونحن نرى أن هذه الحقائق بديهية، أن جميع البشر خلقوا متساوين، وأنهم وهبوا من خالقهم حقوقا غير قابلة للتصرف، وأن من بين هذه الحقوق حق الحياة والحرية والسعي وراء السعادة». بعيدا عن كونه «علمانيا» ، يرى النظام الدستوري الأمريكي أن حقوقنا الأساسية ليست امتيازات تمنحها أي قوة بشرية فحسب؛ إنها بالأحرى عطايا من الرب نفسه. وهي «غير قابلة للتصرف» -أي لا يمكن أن تنتزعها بشكل مشروع من قبل الحكومة أو أي سلطة بشرية أخرى- على وجه التحديد؛ لأنها لم تمنحنا من قبل أي سلطة بشرية.

أعتقد الفكرة الولايات المتحدة الأمريكية دستورها وثيقة التأسيس يجب ألا تستخدم من قبل مناصري (العلمانية فصل الدين عن الدولة)؛ لأن ذلك غير صحيح، الدين منذ نشأة أمريكا لليوم لاعب محوري اجتماعيا وسياسيا وفكريا. على الرغم من الفصل بين المؤسسات الدينية عن تلك الحكومية، إلا أن أمريكا منذ نشأتها لليوم لا تفعل ذلك لجعل الدين تابعا للدولة، بل لحمايته من الدولة.

مؤسسة مكة للطباعة والإعلام
مكة
المكرمة • Makkah AlMukarramah

رئيس مجلس الإدارة
عبدالعزيز بن محمد عبده يماني

المدير العام المكلف
ورئيس التحرير
موفق بن سعد النويصر
alnowaisir.m@makkahnp.com

مدير مركز المحتوى الإبداعي
علي حسين بن مطير
muter.a@makkahnp.com

المركز الرئيسي: مكة المكرمة
هاتف: 0125201733 ص.ب 5803
فاكس: 0125203055 الرمز البريدي 21955
فاكس الإعلانات: 0125201423
فاكس الاشتراكات: 0125200734
الاشتراكات: 0504720131
makkah@makkahnp.com

الرياض
جوال: 0500675899 ص.ب 25162
فاكس: 0114066991 الرمز البريدي 11466
فاكس الإعلانات والاشتراكات: 0114066991
gov@makkahnp.com

جدة
هاتف: 0126570402 ص.ب 51787
فاكس: 0122345938 الرمز البريدي 21553
gov@makkahnp.com

المدينة المنورة
جوال: 0506511196
gov@makkahnp.com

الدمام
جوال: 0504178354
gov@makkahnp.com

رقم الإيداع: 1762/1435
ردمد: 1658-6646
الرقم الموحد: 920003453